



المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري يصدر توصية لوسائل الاتصال السمعي البصري بمناسبة الانتخابات العامة الجماعية والجهوية لسنة 2015

استناداً لمهامه التقنية، وفي أفق تأطير وتنعيم تغطية الإعلام السمعي البصري للانتخابات العامة الجماعية والجهوية لسنة 2015، أصدر المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري قراراً يتضمن توصية موجهة لوسائل الاتصال السمعي البصري يسري مفعولها حسب الجدول الزمنية للانتخابات، ابتداء من 22 يوليو 2015، أي شهراً قبل بداية الحملة الانتخابية، وتمتد طيلة 45 يوماً بما في ذلك يوم الاقتراع.

تشكل هذه التوصية خلاصة مسلسل وُظف خلاله رصيد الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري في التعامل مع مجموعة من المحيطات الانتخابية ومحطة الاستفتاء (2007، 2009 و2011) وفي التتبع الدوري لمدى احترام وسائل الاتصال السمعي البصري لتعديدية تبارات الفكر والرأي خارج الفترات الانتخابية، وفي معالجة الشكايات والتوصيات التلقائية المرتبطة بالموضوع، انتهاءً بتقديم مشروع التوصية للمتعهدين العموميين والخواص والتفاعل مع تساؤلاتهم وانشغالاتهم المهنية بارتباط مع الموضوع، وذلك خلال اجتماعين تشاوريين عقداً يوم 14 يوليو 2015.

تتضمن هذه التوصية التي تهم أول انتخابات محلية وجهوية في ظل الدستور الجديد، 20 مادة تذكر المتعهدين، من منطلق المراقبة، بأهم النصوص القانونية ذات الصلة وبالمبادئ الأخلاقية المتعارفة، لتمكين الإعلام السمعي البصري من الاضطلاع بأدواره خلال التمرن الديمقراطي الذي تقبل عليه بلادنا.

تشكل الحرية والمسؤولية الخيط الناظم لمكونات التوصية كحقوق للمتعهدين من خلال التأكيد على استقلاليتهم وحررتهم التحريرية، وكالتزامات مهنية ثلاثة الأبعاد:

- يشمل البعد الأول الالتزام بالمبادئ العرضانية المهيكلة للممارسة الإعلامية والمتمثلة في مبدأ التوازن ومبادئ الحياد والنزاهة والموضوعية والتعددية والمحددات المهنية؛

- يتمثل البعد الثاني في ضمان حق سائر المواطنات والمواطنين في الوصول إلى إخبار متعدد وفي المساهمة في النقاش العمومي مع حث المتعهدين بصفة خاصة على ضمان مشاركة دالة للنساء وإدراج حقوقهن ودورهن في تدبير شأن العام المحلي في برامج الفترة الانتخابية، وتشجيع مشاركة الشباب وذوي الاحتياجات الخاصة؛

- يهم البعد الثالث التقييد بشروط التباري النزيه والمنافسة الشريفة بين الأحزاب السياسية ولوائح المترشحين والمترشحات من خلال وسائل الإعلام السمعي البصري.

وستعمل الهيئة العليا على تتبع هذه الفترة بالأدوات المناسبة التي طورتها لهذه الغاية على مستوى نظام التتبع، مع مواكبة مستجداتها، عند الاقتضاء، وصولا لإصدار تقرير في الموضوع.

روابط

[https://www.haca.ma/ar/javascript%3A%3B \[1\]](https://www.haca.ma/ar/javascript%3A%3B)